

## الاستثمار في السياحة من أجل مستقبل شامل

### إعلان البترا

نحن، ممثلو الشركات السياحية والمؤسسات الدولية والإقليمية، وقطاع الاستثمار والبنوك، والقطاع الخاص، الذين اجتمعوا في المؤتمر الإقليمي "الاستثمار في السياحة من أجل مستقبل شامل: التحديات والفرص"، والذي نظمه كل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ووزارة السياحة والآثار في المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة السياحة العالمية، يومي 26 و27 تشرين الأول 2016 في مدينة البترا الأردنية، إذ نؤكد على:

1. اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، والتي تم إقرارها في 16 من شهر تشرين الثاني من عام 1972، التي تنص على أن "بعض ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي، تمثل أهمية استثنائية توجب حمايتها باعتبارها عنصرًا من التراث العالمي للبشرية جمعاء..";
2. المدونة العالمية لأداب السياحة الخاصة بمنظمة السياحة العالمية، التي أقرتها الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية 1999، وصادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2001، والتي تتضمن مجموعة متكاملة من المبادئ التوجيهية من أجل سياحة مسؤولة ومستدامة، بما في ذلك توفير فرص تدريب وتوظيف عادلة وذات جودة عالية في القطاع السياحي؛
3. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/64/14، بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2009، والذي يدعم إنشاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات، كمنصة للحوار بين الثقافات والتفاهم والتعاون؛
4. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/66/288، بتاريخ 27 تموز/يوليو 2012، والذي يقر الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "المستقبل الذي نتطلع إليه"، والذي يشدد على أن "السياحة تستطيع، عند تصميمها وإدارتها على نحو جيد، أن تسهم إسهامًا كبيرًا في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقطاعات الأخرى، ويمكن أن تخلق فرصًا للعمل اللائق والأنشطة التجارية"؛
5. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/69/233، بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، بشأن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، والذي يعترف بأن "السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، تمثل محرّكًا هامًا للنمو الاقتصادي المستدام ولإيجاد فرص العمل اللائق، وبأنه يمكنها أن تؤثر تأثيرًا إيجابيًا في توليد الدخل والتعليم، وبالتالي في مكافحة الفقر والجوع، وبأنه يمكنها أن تسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا"؛

6. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1، بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي يعتمد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة التي تشير إلى السياحة بشكلٍ محددٍ في ثلاثة منها؛
7. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/193، بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، الذي أعلن عام 2017 العام الدولي للسياحة المستدامة من أجل التنمية، ويشجّع منظومة الأمم المتحدة وكافة الجهات الفاعلة الأخرى على دعم السياحة المستدامة على المستويات كافة، بما في ذلك التعاون الدولي، باعتبارها أداةً فعّالةً للمساهمة في التنمية المستدامة، والتصديّ للتحديات العالمية بشكلٍ خاصّ، كالقضاء على الفقر وحماية البيئة وتمكين النساء والشباب اقتصادياً؛
8. إعلان وزراء سياحة مجموعة العشرين، بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2015 حول السياحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوظيف – سياسات لتحفيز خلق فرص العمل والدمج، الذي يعترف بأنّ "القدرة التنافسية للسياحة تعتمد على جودة الخدمة، وبالتالي يحتاج القطاع إلى زيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل ودعم الحوار الاجتماعي"؛
9. إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وبشكلٍ خاص برنامج السياحة المستدامة فيه، الذي يشجّع على التحوّل نحو النمو الأخضر الصديق للبيئة والتنمية المستدامة.

### وإذ نأخذ في الاعتبار :

10. أنّ السياحة تشكّل واحداً من القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية الأسرع نمواً: ففي 2014 احتلّت السياحة المرتبة الثالثة عالمياً من حيث إيرادات التصدير – بعد الوقود والمواد الكيماوية – وهي تستأثرُ حالياً بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما تؤمّن واحدةً من كلّ إحدى عشرة فرصة عمل، وتولّد 7% من الحركة التجارية و30% من التجارة في الخدمات عالمياً؛
11. أنّ السياحة، نظراً إلى روابطها الكثيرة والمتشعبة مع قطاعات اقتصادية أخرى، قادرة على توليد فرص تنموية في كافة جوانب سلسلة القيمة السياحية، إذ تساهم في تنويع الاقتصاد وتحفيز الحركة الريادية وإطلاق المشاريع، وتسرع بالتالي عملية التحوّل الهيكلي، كما توفر فرصاً لتحفيز العمل في قطاعات إنتاجية أخرى، وذلك على مستوى السلع والخدمات المرتبطة بالطلب السياحي؛
12. أنّ السياحة المذكورة في ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة، وتحديداً في الهدف الثامن، والثاني عشر، والرابع عشر حول النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والاستخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية، على التوالي؛ كما تستطيع السياحة علاوةً على ذلك المساهمة في التنمية المستدامة بشكلٍ عام نظراً لطبيعتها المتشعبة؛
13. أنّ السياحة تحتل كذلك موقعاً يتيح لها مكافحة الفقر من خلال خلق فرص إطلاق الأعمال والمشاريع الريادية، بالإضافة إلى تأمين سلسلة كاملة من الوظائف المنتجة والعمل اللائق للجميع، ولا سيّما الشباب والنساء والسكان الأصليين والمجتمعات المحليّة والأقل حظاً؛

14. أن فعالية الموارد في العمليات السياحية وتبني نماذج الإنتاج والاستهلاك المستدامة سوف يعزز من تنافسية القطاع، ويساهم في الوقت نفسه في التعامل مع أولويات التغيير المناخي، وبما يتماشى مع هدفي التنمية المستدامة الثاني عشر والثالث عشر على التوالي؛
15. أن من شأن تطوير السياحة، من خلال التخطيط الفعال والإدارة الجيدة، المساهمة في تعزيز جهود الحفاظ على البيئة ومكافحة الفقر من خلال التركيز على الموجودات الحيوية المتنوعة؛
16. أن السياحة تقوم على التفاعل الإنساني بين الزوّار والمجتمعات المحليّة المضيفة، وإنها قادرة على المساهمة بشكلٍ فعّال في تعزيز الروابط الثقافية من أجل تحسين وتحفيز التفاهم بين الثقافات والدول، والاحترام المتبادل، والتسامح بين الأمم والثقافات، وكذلك بين البلدان والمناطق المتطوّرة والنامية، وذلك عبر تفعيل التعاون على المستويات كافة، وبالتالي المساهمة في إرساء ثقافة السلام؛
17. أن القطاع السياحي، وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بالسياحة كأداة للتنمية، يفتقر غالباً إلى مكانة ثابتة في خطط التنمية الوطنية، وهو بعيدٌ جداً عن التمثيل المطلوب على مستوى تدفق المساعدات الدولية؛
18. أن الطلب يتزايد من جانب المنظّمات السياحية والأطراف المعنية على اعتماد أسلوب أكثر منهجيةً على مستوى تطبيق آليات الرقابة، وجمع البيانات، والكشف عن علامات الإنذار المبكر، بهدف دعم عملية صنع القرار القائمة على الأدلّة ودعم الطاقة التحفيزية للسياحة ومساهمتها في التنمية المستدامة والمرنة.

#### للمناشد:

19. كلاً من القطاع الخاص، والمستثمرين، والمؤسسات المالية، والحكومات، والهيئات التعليمية والمجتمع المدني، من أجل السعي لضمان تنمية القطاع السياحي بناءً على عمليات تخطيط مستدامة ومسؤولة، واتخاذ القرارات بالاعتماد على دلائل واضحة وملموسة، ومشاركة جميع الأطراف المعنية، وبما يشمل المجتمعات المستضيفة والمجموعات الأقل حظاً في المجتمع؛
20. الحكومات، بالشراكة مع كل من القطاع الخاص والمستثمرين والمؤسسات المالية، لتوفير القدرة على الوصول إلى فرص تدريبية وتوظيفية عادلة وعالية الجودة، بهدف التعامل مع الفجوات المتعلقة بإشراك الشباب والنساء، والحد من تفاوتات المهارات والتوظيف المحلية والإقليمية؛
21. الحكومات لتحفيز الحركة الريادية المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية والمتعلقة بسلسلة القيمة السياحية، ولتوليد روابط سابقة ولاحقة، ووضع إطار تنظيمي بهدف إشراك الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة المحلية في سلسلة القيمة السياحية المعقدة؛
22. كلاً من الحكومات، القطاع الخاص، وكافة الأطراف المعنية لتعزيز الابتكار لدى توفير المنتجات السياحية ونماذج الأعمال والإدارة، وذلك بهدف تبني ما يسمى بـ "الاقتصاد المشترك" و"الاقتصاد التعاوني"، أو "المزودون حسب الطلب"، بالإضافة إلى تحفيز عمليات التحول والتحديث في القطاع السياحي، لتحسين النوعية والحيوية؛
23. الحكومات، بالشراكة مع القطاع الخاص، لتبني معايير وطنية محسنة للمهارات، وبما يعكس متطلبات شركات القطاع الخاص الموظفة في المنطقة؛

24. كلاً من الحكومات، والقطاع الخاص، وكافة الأطراف المعنية لتعزيز المصادر المحلية للمنتجات الزراعية والثروة السمكية والحرجية، لتقديم خبرات وتجارب طعام أصلية للسياح، والترويج للمأكولات الوطنية والحرف اليدوية باعتبارها موجودات خاصة بالوجهات السياحية؛
25. كلاً من الحكومات، والقطاع الخاص، وكافة الأطراف المعنية لتعزيز التنوع في الوجهات والموجودات السياحية المحلية وأنواع السياحة؛
26. الحكومات لدمج الاستهلاك المستدام والإنتاج في الخطط الوطنية وصنع القرارات، وتحديد أولوياتها، وبما يشمل السياحة، وذلك بهدف تسريع عمليات التوجه والانتقال نحو نماذج استهلاك وإنتاج أكثر استدامة؛
27. الحكومات لتبني منهجية أكثر شمولية وتعزيز الاندماج الإقليمي، من خلال تطوير منتجات ومبادرات سياحية عبر الحدود من شأنها توفير فرص استفادة للمنطقة ككل في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت خدمة الاقتصادات والبيئات والعوامل الاجتماعية في الوجهات الفردية؛
28. كلاً من الحكومات والقطاع الخاص وجميع الأطراف المعنية لدعم عمليات تطوير السياحة بشكل مستدام وتبني المشاريع الاستثمارية في مجال البنى التحتية والتكنولوجيا، وبما يساعد في تحسين كفاءة الموارد وفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد والتحلل البيئي؛
29. القطاع الخاص إلى العمل بموجب المبادئ التي تنصّ عليها المدونة العالمية لأداب السياحة، ودعم المبادرات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛
30. كلاً من الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية لدعم برنامج "تدكوال TedQual" للتصديق ومنح الشهادات التابع لمنظمة السياحة العالمية - مؤسسة "تميس Themis"، والذي يحدّد معايير الجودة العالمية التي تضمن تحسين نوعية برامج التعليم الخاصة بقطاع الضيافة والسياحة، وبما ينسجم ويتوافق مع المبادئ والممارسات المنصوص عليها في المدونة العالمية لأداب السياحة؛
31. كلاً من الحكومات والقطاع الخاص والمستثمرين والمؤسسات المالية إلى تكثيف الجهود من أجل بناء قطاعٍ سياحي شامل ومستدام ومرن؛
32. كلاً من الحكومات والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية إلى اعتماد أدوات لجمع البيانات من أجل معرفة وقياس التأثير الاجتماعي للمؤسسات الميكروية والصغيرة والمتوسطة على الاقتصادات المحلية؛
33. الجهات المانحة في المجتمع الدولي، والجهات المستثمرة والمؤسسات المالية، إلى الاعتراف بقدرة السياحة على المساهمة في النمو المستدام والشامل، وإلى زيادة الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة للقطاع السياحي؛
34. نظام منظمة الأمم المتحدة، وخصوصاً منظمة السياحة العالمية، إلى تكثيف الجهود الرامية إلى اعتبار السياحة كأداة للتنمية، وإلى الدفع باتجاه تغيير السياسات، وممارسات قطاع الأعمال، وسلوكيات المستهلكين بمناسبة العام الدولي للسياحة المستدامة من أجل التنمية، 2017؛

35. الحكومات للترويج لرسالة السلام والتفاهم كشرطٍ أساسي للتنمية المستدامة من خلال السياحة، وتعزيز التبادل الثقافي والانسجام بين الشعوب والحضارات؛ بالإضافة إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والسلامة واحترام حقوق الإنسان؛
36. كافة الجهات المعنية بالسياحة لتكثيف الجهود في مجال تمكين التكنولوجيات المحلية وتطبيقها بهدف تعزيز تجارب السفر أمام السياح
37. كافة الجهات المعنية بالسياحة إلى الاعتراف بدور السياحة في تحقيق مستوى أعلى من التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان، وبما يتوافق مع مبادئ تحالف الأمم المتحدة للحضارات؛
38. كافة الجهات المعنية بالسياحة إلى الاعتراف بالحاجة إلى احترام وحماية والحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي، وضمان نقله إلى الأجيال القادمة، وبما يتماشى مع مع اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي وأهداف التنمية المستدامة؛

### ونتعهد بـ

39. استخدام السياحة والترويج لها كأداة للمساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
40. المساهمة في بناء قطاع سياحي شامل ومستدام، يقوم على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة؛
41. تعزيز الحوار بين القطاع الخاص والحكومات والهيئات التعليمية والتربوية والمشاركة الفاعلة فيه، وذلك بهدف تحسين معايير المهارات الوطنية وتوفير التدريب في القطاع السياحي؛
42. دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمار في السياحة، وخاصة الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والمنتجات وتنمية الموارد البشرية ودعم التمويل والبحوث والتكنولوجيا؛
43. خلق فرص تدريب عالية الجودة من خلال الممارسة في موقع العمل، لدعم الشباب المتنقلين من مرحلة التعليم إلى مرحلة العمل، من المنضمين تحديداً إلى قطاعي السياحة والضيافة، وذلك عن طريق عقد شراكات مع المدارس والمعاهد ومؤسسات التدريب المهني المحلية، والجهات المزودة للخدمات التدريبية على المستوى المحلي؛
44. دعم وتعزيز التدريب المهني والتقني، إلى جانب تشجيع الابتكار والأبحاث على مستوى التعليم العالي؛
45. خلق وتأمين فرص التدريب النوعي وفرص العمل لجميع الفئات، بما في ذلك الشباب والنساء والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية والجماعات الأقل حظاً، وبما يساهم في دعم النمو الشامل والمستدام للمجتمعات المحلية؛
46. ضمان دفع أجور متساوية للعمل المتساوي، وتأمين وظائف تنسجم مع مبادئ برنامج توفير العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية؛
47. تحسين وصول المؤسسات السياحية الميكروية والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل اللازم، بما يمكنها من تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة المحلية والعالمية؛

48. بذل كافة الجهود الممكنة لمواصلة تحسين استدامة القطاع السياحي وضمان كفاءة موارده على جميع المستويات؛

49. تعزيز الجهود الرامية إلى توفير التمويل والاستثمار الكافيين في القطاع السياحي، بما في ذلك دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الميكروية والصغيرة والمتوسطة؛

مع الإعراب عن امتناننا الصادق للحكومة الأردنية على كرم ضيافتها وسخاء دعمها لتنظيم المؤتمر الإقليمي حول الاستثمار في السياحة من أجل مستقبل شامل، وتقديرنا العميق لمساهمتها القيّمة في الارتقاء بخطة السياحة المستدامة كمحركٍ للتغيير ولتحقيق مستقبلٍ شامل.

البتراء، في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2016